المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)
عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن
Member of TAG-Foundation

مجلة المجمع

تشرين أول ٢٠١٦ – الإصدار ٢٣

بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني

دور وتأثير المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA

مقابلة سعادة الدكتور طلال أبوغزاله في مجلة (Connecting Voices / البنك الدولي)

الولايات المتحدة الأمريكية – واشنطن

١. هل من الممكن أن تحدثنا قليلا عن نفسك وعن مسيرتك المهنية وتطوراتها وكذلك انشاء المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين. كيف تأسس المجمع؟ وما هي أهدافه وغاياته؟

طلال توفيق أبوغزاله، ولدت في مدينة يافا في فلسطين في العام ١٩٣٨، تلقيت تعليمي الجامعي في مجال المحاسبة في الجامعة الأمريكية في بيروت. أسست مجموعة طلال أبوغزاله الدولية في عام ١٩٧٢ لتكون المزود العالمي الرائد للخدمات المهنية والتعليمية، حيث تخدم عملاءها من خلال مكاتبها البالغ عددها ٨٥ مكتباً حول العالم لتقدم لهم الخدمات في مجالات التعليم والمحاسبة والملكية الفكرية، وإدارة الأعمال والتجارة، وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، والعلوم والقانون، وغيرها من المجالات.

قمت بتأسيس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية في العام ١٩٨٤ مع مجموعة من قادة مهنة المحاسبة في الوطن العربي لإيماني بأهمية المهنة وضرورتها لتقدم عجلة التنمية وبهدف الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على نطاق الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق. بالإضافة إلى تطوير وتسهيل نشر المعلومات العلمية والفنية وتبادلها

في هذا العدد

(مقابلة سعادة الدكتور طلال أبوغزاله في مجلة (Connecting Voices، البنك الدولي) ١

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يشارك في مؤتمر واضعي المعايير الدولية WSS في بريطانيا ٣

مجلس معايير المحاسبة الدولية يصدر تعديلات على معيار "عقود التأمين" ٣

أبوغزاله يرعى حفل توقيع اتفاقية تعاون بين «المجمع الدولي للمحاسبين» و«جمعية المحاسبين الكويتية» ٤

أبوغزاله يؤكد استعداد "المحاسبين القانونيين" لبذل كافة الجهود لخدمة ديوان المحاسبة وكافة مؤسسات الدولة ٤

الإرشادات الجديدة التي ينشرها مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) تشجع التوعية والتطبيق الصحيح لمتطلبات الالتحاق بتعليم المحاسبة الدولية ٥

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يستأنف أعماله في إقليم الشمال ٥

دراسة تسلط الضوء على دور مهنة المحاسبة في خدمة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ٦

المستمر بين المحاسبين والمهنيين على المستوى العربي والعالمي وذلك بعقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات والدورات التدريبية واللقاءات العلمية بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي والمهني.

٢. **ما هي الأنشطة والشهادات والبرامج التي يقدمها المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين؟ وما الذي يميز منتجاته وخدماته وأنشطته؟**

يقدم المجمع مجموعة من الخدمات المهنية لأعضائه وللمحاسبين وطلاب الجامعات في الوطن العربي، أبرزها ترجمة الإصدارات المهنية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس معايير المحاسبة الدولية وشركة وايلي إلى اللغة العربية لتسهيل حصول المحاسب العربي على آخر التطورات في علم المحاسبة والتدقيق، بالإضافة إلى عقد الامتحانات المهنية من خلال الشهادات المهنية التي يصدرها المجمع مثل محاسب دولي عربي قانوني معتمد، ومحاسب دولي عربي إداري معتمد، وشهادة خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما يقوم المجمع بعقد ورش العمل والمؤتمرات والندوات المهنية في جميع أنحاء الوطن العربي، بالإضافة إلى دوره الاستشاري للقطاعين العام والخاص في مجال التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ومعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

وأبرز ما يميز خدمات المجمع المهنية توفيرها خيار التعلم باللغة العربية وعلى أعلى المستويات المهنية للمحاسبين العرب بالإضافة إلى استخدام أحدث معايير المحاسبة الدولية ومعايير التعليم المحاسبي الدولية في تأليف المناهج المهنية الصادرة عن المجمع، كما تتميز خدمات المجمع بسهولة وصولها لجميع المهنيين في الوطن العربي وذلك بالتعاون مع مكاتب مجموعة طلال أبوغزاله الخمسة وثمانون والمنتشرة في العالم.

٣. **كيف تنظر إلى مستقبل المجمع وكذلك المنظمات المهنية التي تعمل في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟ وما هي برأيك التحديات الرئيسية وأبرز الفرص لمهنة المحاسبة في هذه المنطقة بشكل عام؟**

من وجهة نظرنا فإن المهنة في الوطن العربي بحاجة إلى تطوير مستمر وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي تعتمد نتائجه بشكل كبير على جودة مهنة التدقيق، ونحن في المجمع نحاول وبشكل مستمر تطوير المهنة ومساعدة الجمعيات المهنية الوطنية لتطوير أعضائها من خلال معرفة المجمع والعلاقة الوثيقة له بالجهات المهنية الدولية وحضوره لجميع المؤتمرات والمناسبات الدولية بما فيها الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمحاسبين واجتماعات مؤسسة معايير المحاسبة الدولية لنقل الخبرات التي يكتسبها إلى الوطن العربي.

ونظراً للتحديات القائمة في الوطن العربي وأبرزها توحيد الجهود المهنية في الوطن العربي بالإضافة للحاجة إلى تطوير التشريعات المتعلقة بممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق، والحاجة لتطوير التعليم المحاسبي في الجامعات والمؤسسات التعليمية، فإننا نتطلع في المجمع لدور مستقبلي أكثر فاعلية من خلال إنشاء مركز إقليمي عربي لتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاعين العام والخاص تنخرط فيه جميع الدول العربية ليصبح مركزاً لتطوير مهنة التدقيق وزيادة جودتها في الوطن العربي. هذا بالإضافة إلى أن المجمع يهدف إلى إيجاد حلول تعليمية تساهم بنشر المعرفة من خلال اتفاقيات التعاون الموقعة مع مجموعة من الجامعات الحكومية والخاصة المعنية بالتعليم النظامي والتعليم عن بعد.

٤. **أعلم بأن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين هو من الداعمين الرئيسيين لجهود تشجيع حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من أجل تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام – هل من الممكن أن تطلعنا على المزيد حول هذا الموضوع؟ ما هو الدافع للقيام بذلك؟ وما هي برأيك التحديات وعوامل النجاح في دعم تطبيق هذه المعايير؟**

لقد كان للمجمع دور كبير في إقناع الحكومة الأردنية باتخاذ قرار التبني الكامل لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام من خلال مجموعة من ورش العمل وحملات التوعية التي عقدناها في المملكة لتوضيح أهمية تبني المعايير الدولية وما تعكسه من آثار إيجابية على الدخل القومي والاقتصاد الوطني، ونعمل حالياً على إنشاء مركز إقليمي عربي لتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وذلك بعد مؤتمرات وورش عمل قام المجمع بعقدها وتحمل تكاليفها وذلك بهدف تشجيع الدول العربية على تبني المعايير والتدريب عليها ومساعدة الدول في تطبيقها.

أما أبرز التحديات التي تواجه تبني المعايير في الوطن العربي فهي قلة المعلومات والوعي حول أهمية تبني المعايير والفوائد التي ستجنيها الحكومات من تطبيق المعايير وفي بعض الحالات الخوف من التغيير في المحاسبة الحكومية لاعتقاد البعض بأن الموضوع معقد.

٥. **إن الموضوع الرئيسي مدار النقاش في هذا العدد من مجلة CV MENA هو مكافحة الفساد – هل من الممكن أن تحدثنا عن الجهود التي يقوم بها المجمع من أجل دعم جهود مكافحة الفساد في الأردن وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟ وفي رأيك المهني، ما هو الدور الذي من الممكن أن تلعبه هذه المهنة في دعم جهود الحكومات والقطاع الخاص لمكافحة الفساد بشكل أكبر؟**

يقوم المجمع وبشكل مستمر بالتوعية بضرورة مكافحة الفساد للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال ورش العمل والنشرات التي يصدرها في هذا المجال بالتعاون مع ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي والذي استضاف من قبل حفل إطلاق مشروع «نزاهة» والذي كان تحت رعايتي شخصياً وبحضور ممثلين من القطاعين الحكومي والخاص والمؤسسات غير الربحية والمؤسسات الأكاديمية التي تركز على موضوع النزاهة، ويهدف هذا المشروع إلى توعية المجتمع المدني بأهمية دوره في ترسيخ مفاهيم النزاهة وقانون حق المعلومة.

وعلى المستوى الإقليمي فقد كنت شخصياً على مجلس أمناء المنظمة العربية لمكافحة الفساد وهي مؤسسة تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الصالح في الوطن العربي من خلال مجموعة من البرامج والمنشورات لمكافحة الفساد وزيادة الوعي بآثاره المدمرة على الاقتصاد العربي والاستقرار السياسي. وقد كانت لي إسهامات مهنية وأبحاث ركزت على الجانب المالي في توضيح الفساد الذي قد يطال مؤسسات التدقيق والمحاسبين والاثر الخطير على الاقتصاد العربي والعالمي لعدم التزام المدققين بمبدأ الاستقلالية الذي تنادي به معايير التدقيق.

ومن وجهة نظرنا فإنه من الواجب تحقيق الشراكة الكاملة بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد من خلال العمل المشترك بينهما، كما يلعب المهنيين دور كبير في تعزيز مفهوم الشفافية والنزاهة من خلال التزامهم بمعايير السلوك المهني والأخلاقي، وتطوير النظم والأساليب الرقابية والسياسات والأسس المحاسبية المناسبة والمتوافقة مع المعايير الدولية.

يرجى زيارة الرابط التالي للحصول على مزيد من التفاصيل

-09-2016/http://www.cvmena.org/sites/cvmena/files pdf.7-cvmena-mag-31

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يشارك في مؤتمر واضعي المعايير الدولية WSS في بريطانيا

لندن - شارك ممثلون عن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين في أعمال المؤتمر السنوي لواضعي المعايير الدولية الذي عقدته مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation.

وقال المدير التنفيذي للمجمع الأستاذ سالم العوري أن المشاركة تأتي انسجاما مع رؤية المجمع ورئيسه سعادة الدكتور طلال أبوغزاله في رفد السوق العربية بالمحاسب القانوني العربي المؤهل تأهيلا دوليا عالمياً، من خلال وضع الأسس والقواعد لتأهيل المحاسب وفق أحدث المعايير والتي تأتي بعد تبادل الخبرات العالمية في مجال اعتماد وتبني وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وخلال حفل الافتتاح أكد السيد هانز هوجيفورست – رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على الحاجة الملّحة للوصول إلى تعاريف أكثر دقة وفعالية للمجاميع الفرعية في قائمة الدخل، بحيث توفر هذه المجاميع مبادئ للتعريف القائم على الدخل التشغيلي الذي لا يسمح بالتشويش على إعادة الهيكلة وإنخفاض القيمة.

وسلط المؤتمر الضوء على عدد من المواضيع المهمة منها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ « الأدوات المالية « والذي تم استبداله بمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ « الأدوات المالية: الاعتراف والقياس « والذي جاء استجابة لمطالب الأطراف المهتمة بضرورة تحسين الأدوات المالية بشكلٍ سريع، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتقسيم مشروعه لاستبدال معيار المحاسبة الدولي ٣٩ إلى ثلاث مراحل رئيسية. ومع استكمال كل مرحلة، قام المجلس بإصدار فصول ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ حلت محل ما يقابلها من متطلبات في معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

واشتمل المؤتمر على عدة جلسات لمناقشة متطلبات ترجمة وتبني المعايير ونشرها حول العالم، بالإضافة إلى حالات عملية حول تقارير الأداء المالي، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ « الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء «، وعقود التأمين، وعقود الإيجار، ومعايير المحاسبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ويذكر أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ينظم مؤتمراً سنوياً لواضعي المعايير حول العالم يتم من خلاله تبادل الخبرات في مجال اعتماد وتبني وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتشاور حول جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية، وإجراء بعض التحديثات على تطورات المعايير الدولية، والوقوف على الآراء المستلمة حول مسودات العرض على المعايير الجديدة ومناقشتها خلال أعمال هذا المؤتمر.

مجلس معايير المحاسبة الدولية يصدر تعديلات على معيار عقود التأمين

لندن- اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الحالي لعقود التأمين، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٤.

وتعالج التعديلات المخاوف الناجمة عن تطبيق معيار الأدوات المالية الجديد، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، قبل تطبيق المعيار البديل الذي يقوم المجلس بصياغته للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٤. حيث تعالج التعديلات مخاوف التذبذب المؤقت في النتائج المبلغ عنها.

وتقدم التعديلات منهجين وهما منهج الإحلال ومنهج التأخير. وسيعمل التعديل الجديد على:-

- إعطاء جميع الشركات التي تصدر عقود تأمين الخيار للاعتراف بالتذبذب الذي يمكن أن ينشأ عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ قبل صدور معيار عقود التأمين الجديد في الدخل الشامل الآخر بدلا من الربح أو الخسارة.
- إعطاء الشركات التي ترتبط نشاطاتها بشكل كبير بالتأمين إعفاءً اختياريا مؤقتا من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ حتى عام ٢٠٢١. وتستمر المنشآت التي تؤخر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في تطبيق معيار الأدوات المالية الحالي – معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

وتعتبر التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٤ مكملة للخيارات الحالية في المعيار والتي يمكن استخدامها بالفعل لمعالجة التذبذب المؤقت.

وقال السيد هانز هوغيرفورست، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية «سيعمل معيار الأدوات المالية الجديد ومعيار التأمين القادم على تحسين نوعية وإمكانية مقارنة التقارير المالية. ولكننا ندرك إمكانية وجود تحديات انتقالية وقد أعطينا الشركات التي تتعامل بعقود التأمين خياريين طوعيين للتعامل معها. ويتم حاليا صياغة معيار عقود التأمين الجديد وسيكون نافذا في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٠».

والتحديث المقترح على محتوى « تصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلق بالتعديلات متوفر هنا. يجب أن يستلم المجلس خطابات التعليق قبل ١٥ نوفمبر ٢٠١٦.

أبوغزاله يرعى حفل توقيع اتفاقية تعاون بين «المجمع الدولي للمحاسبين» و«جمعية المحاسبين الكويتية»

عمان – وقع المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اتفاقية تعاون بين الجانبين في مجالات التدريب والتأهيل، وتوزيع الإصدارات المهنية التي يترجمها ويصدرها المجمع برعاية سعادة الدكتور طلال أبوغزاله رئيس المجمع.

ووقع الاتفاقية رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الأستاذ أحمد مشاري الفارس بحضور مجموعة من أعضاء مجلس إدارتها، وعن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين مديره التنفيذي للمجمع الأستاذ سالم العوري، حيث تم أيضا بحث سبل التعاون بين الجانبين.

ورحب أبوغزاله بالوفد مؤكداً على عمق العلاقة التي تجمعه بالكويت والكويتيين خاصة وأن انطلاقة مجموعة طلال أبوغزاله للعالمية كانت من الكويت، مثمنا دور المسؤولين في الكويت في دعمه واحتضانه وتوفير كافة سبل الدعم لنجاح مؤسسته والتي أصبحت اليوم ذات انتشار عالمي بخمسة وثمانون مكتباً موزعة على القارات الخمس.

ولفت الدكتور أبوغزاله إلى أهمية مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وطموحهم وسعيهم لتحقيق نقلة نوعية في أعمال الجمعية، مؤكداً في الوقت ذاته على تسخير كافة إمكانيات المجمع وخبراته لدعم الجمعية الكويتية ومساعدتها في تحقيق أهدافها، مستذكراً التكريم الذي قدمته له الجمعية في العام ١٩٨٢ بصفته أحد أبرز ثلاث شخصيات أثرت في المهنة في الكويت.

من جانبه وجه الأستاذ أحمد مشاري الفارس رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية جزيل الشكر لسعادة الدكتور طلال أبوغزاله على كل ما قدمه ويقدمه باستمرار لدعم المهنة في الوطن العربي عامة والكويت خاصة، مشيراً إلى أن الشباب الكويتي اليوم هم من خريجي مدرسة أبوغزاله المهنية والتي أرسى قواعدها في الكويت قبل أكثر من ٤٥ عاماً.

وأشار إلى أهمية هذا التعاون، وخاصة أن تكون الجمعية الموزع المعتمد في دولة الكويت للإصدارات المهنية التي يترجمها ويصدرها المجمع في دولة الكويت.

يشار إلى أن المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين سيشارك في المؤتمر المهني الذي ستعقده الجمعية الكويتية في الكويت في كانون الأول/ ديسمبر المقبل، والذي سيعقد بالتعاون مع المجمع وبحضور مجموعة من الهيئات العربية والدولية.

أبوغزاله يؤكد استعداد «المحاسبين القانونيين» لبذل كافة الجهود لخدمة ديوان المحاسبة وكافة مؤسسات الدولة

عمان - اختتمت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) دورة عملية مهنية لمجموعة من مدققي ديوان المحاسبة الاردني عقدتها للتدريب على دليل التدقيق للشركات المملوكة للدولة.

وتم خلال الدورة بناء خطة وبرنامج تدقيق يمكن المدققين من جمع أدلة إثبات لاصدار تقرير (رأي) حول عدالة البيانات المالية، وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

ويأتي عقد هذه الدورة في إطار إجراءات تنفيذ مشروع تعزيز قدرات الديوان بتمويل من البنك الدولي لتطوير منهجيات التدقيق.

وأشاد سعادة الدكتور طلال أبوغزاله بجهود ديوان المحاسبة في الاهتمام بتطوير القدرات المهنية لموظفي الدولة وتقدم بالشكر الجزيل للديوان على الثقة التي منحها للجمعية، مؤكداً استعداد الجمعية لبذل كافة الجهود لخدمة ديوان المحاسبة وكافة الوزارات والمؤسسات في الدولة.

وتم تخريج المشاركين بحضور عطوفة رئيس ديوان المحاسبة الدكتور عبد خرابشة وعطوفة أمين عام الديوان الاستاذ وليد الرحاحلة، حيث ثمّن رئيس الديوان التعاون المثمر بين الديوان وجمعية المجمع مثنيا على دورها الريادي في الارتقاء بالمهنة، بقيادة رئيسها سعادة الدكتور طلال أبوغزاله.

وخلال الدورة تم تنفيذ تدقيق ميداني للمتدربين لتطبيق هذا الدليل على البيانات المالية الموحدة لشركة المطارات الاردنية لعام ٢٠١٦، تم خلالها تتبع خطوات عملية التدقيق بشكل منهجي وتم استعراض الافصاحات المختلفة، وقراءة تقرير المدقق الخارجي المعد، وعرض التقرير المحدث لإصدار الرأي الواجب التطبيق على البيانات المالية التي تصدر ابتداء من السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ من خلال مراجعة دليل التدقيق موضوع التطبيق، وتتبع خطوات عملية التدقيق المبينة فيه وكيفية تنفيذ الاجراءات التحليلية الأولية، وقراءة مخرجات التحليل.

كما تم العمل على إعداد تحليل للبيانات المالية للاعوام ٢٠١٢-٢٠١٥ من قبل كل عضو في فريق التطبيق، وتحديد الحسابات الاكثر خطورة ونواحي التدقيق الهامة في ضوء هذا التحليل.

الإرشادات الجديدة التي ينشرها مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) تشجع التوعية والتطبيق الصحيح لمتطلبات الالتحاق بتعليم المحاسبة الدولية

نيويورك - أصدر مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) مواد جديدة تدعم معايير التعليم المحاسبي الدولية المنقحة حديثاً (IES™) ١، «متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية»، ٢٠١٤. وقد تم توفير المواد الداعمة التالية إلى جانب وثيقة الملخص:

- **ورقة الارشادات** التي تتطرق إلى ما ينبغي أخذه بالاعتبار عند وضع متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية والمعلومات التي يمكنها أن تساعد الأفراد الذين يسعون إلى بناء مسيرة مهنية كمحاسبين مهنيين.
- **الأسئلة الشائعة** التي تفسر المصطلحات والمبادئ التي يشملها معيار التعليم الدولي ١.
- **مثال توضيحي** للعوامل التي يمكن للمؤسسات أخذها بالاعتبار عند وضع متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية،
- **الآراء حول معيار التعليم الدولي ١** التي تصف نطاقا من العوامل التي يمكنها أن تؤثر على إنهاء الفرد لبرنامج تعليم المحاسبة المهنية بنجاح.

وتهدف هذه المواد إلى مساعدة المؤسسات المحاسبية المهنية وغيرهم من مقدمي التعليم المحاسبي بمن فيهم الجامعات والحكومات والوكالات الممولة الدولية، على فهم وتطبيق معيار التعليم الدولي ١ الذي بدوره يؤثر إيجاباً على تحسين التعليم المحاسبي بما يخدم المصلحة العامة.

وقال رئيس مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي، السيد كريس أوستن، «يطرح معيار التعليم الدولي ١ مقاربة شاملة حول مهنة المحاسبة بحيث تستهدف متطلبات الالتحاق أولئك الأشخاص الذين لديهم فرصة معقولة لإنهاء برنامج تعليم المحاسبة المهنية بنجاح». وأضاف «ولهذا السبب تحتاج المؤسسات إلى دراسة العوامل التي تساهم بإنهاء البرنامج بنجاح، كالعوامل الفردية والبيئية وذلك لجذب والحفاظ على الأفراد الذين يتمتعون بأعلى الإمكانيات».

ويفيد وضع متطلبات الالتحاق الملائمة أعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين من حيث تخصيص الموارد بفعالية وكذلك يفيد الأفراد الذين يسعون إلى بناء مسيرة مهنية محاسبية من حيث مساعدتهم في أخذ القرارات الصائبة.

ومجموعة معايير التعليم الدولي الثمانية تقوم بتيسير توفير خدمات محاسبة وتدقيق مهنية موثوق بها وذات جودة عالية، حيث أنها تغطي كل من التطور المهني الابتدائي والمتواصل على حد سواء وتركز على تطبيق مقاربة تعتمد على مخرجات التعليم لتنمية الكفاءات المهنية، بالإضافة إلى أنها تدعم حركة المحاسبين المهنيين وتخدم كعلامة بارزة في مجال تعليم المحاسبة والمهنة ككل.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين يستأنف أعماله في إقليم الشمال

عمان- استأنف المجمع الدول العربي للمحاسبين القانونيين أعماله في إقليم الشمال وذلك من خلال المكتب الجديد الذي أنشأته مجموعة طلال أبوغزاله في محافظة اربد.

وسيقدم المجمع من خلال المكتب مختلف الخدمات التي يوفرها للمؤسسات العاملة في الإقليم ولأبناء المجتمع المحلي.

ويسعى المجمع لتأهيل أكبر عدد من المهنيين المحليين وإثرائهم بالخبرات الواسعة لمواجهة تحديات سوق العمل بأفضل المؤهلات، وتوفير الخدمات المتعددة للمؤسسات بأدق النتائج، وتسهيل إيصال الخدمات المهنية للباحثين عنها في إقليم الشمال.

وينوي المجمع توفير مختلف الدورات التدريبية والتأهيلية والمهنية للشباب من خلال السعي الجاد للمساعدة في تنمية الموارد البشرية وتقديم أحدث الأدوات والوسائل في المحاسبة والتدقيق والخدمات ذات العلاقة.

دراسة تسلط الضوء على دور المهنة في خدمة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

يستمر المحاسب بشغل دور الاستشاري الأكثر موثوقية لتحريك دفة النمو العالمي

نيويورك – لطالما كان معروفاً أن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هي القوة المحركة للاقتصاد العالمي، وأن المحاسبين الذين يعملون في الممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم سيبقون الاستشاريين الأكثر موثوقية حسب التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

يبين هذا التقرير الذي أصيغ عقب مراجعة شاملة، أهمية العلاقة بين الممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وعملائها وبالأخص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حيث يتفحص هذا التقرير المحركات الرئيسية للعلاقة بين الاستشاري والعميل بما في ذلك الطلب على الخدمات الاستشارية لأعمال الممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومدى إتاحتها، كما تم تسليط الضوء على إمكانيات نمو الممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وكيف يمكن لمؤسسات المحاسبة المهنية حول العالم دعمها.

وقال السيد فايز شدهوري، الرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين أنه «في يومنا هذا أصبحت الممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم من مزودي الخدمة ذوي المعرفة الغنية والإمكانيات الهائلة للتوسع وأخذ أدوار استشارية متعددة في مجال الأعمال»، مبينا أن هذا التقرير أشار إلى العوامل التي تساعدهم على فهم كيفية تطوير وتنويع الخدمات التي يقدمونها بأكثر الطرق فعالية.

وأضاف شدهوري «إن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لطالما كانت تعتبر من المحركات الرئيسية للنمو والتطور العالمي، من هنا تأتي ضرورة تقديم الاتحاد الدولي للمحاسبين ومؤسسات المحاسبة المهنية يد المساعدة للممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في التعرف على الفرص التي قد تساعدهم وتساعد عملاؤهم».

من النتائج الأخرى التي تم التعرف عليها، كشف عنها التقرير ما يلي:

- عدد من العوامل التي تؤثر على طلب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم للمشورة بما في ذلك العوامل الخارجية مثل المنافسة والنظام، والعوامل الشخصية مثل العلاقة بين مستوى الثقة بين الممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومدراء- مالكي المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإضافة إلى حجم وطبيعة المنشأة
- استمرارية الممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في زيادة وتنويع نطاق الخدمات الاستشارية للأعمال التي يوفرونها تلبية لاحتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاعتماد على الحجم والكفاءات والموقع وإمكانية الإصابة بالمخاطر.
- بالرغم من وجود المنافسة مع مزودي الخدمة والمحاسبين الآخرين بالأخص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، تبقى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستشاريون الأكثر تفضيلاً.
- نظراً لتعدد العوامل القائمة، أصبحت تفاعلات العميل والاستشاري بين المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم معقدة، إلا أن هذه العلاقات بشكل عام طويلة الأمد وقائمة على أساس متين من الثقة والتواصل.

بدعم من الاتحاد الدولي للمحاسبين قام الباحثون في جامعة بوخارست للدراسات الاقتصادية وجامعة جدايتون بإجراء مراجعة أدبية لما يزيد عن ٩٠ ورقة بحث وتقارير أكاديمية منذ ٢٠١٠ بهدف تحديث ورقة المعلومات الأساسية «دور الممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في توفير الدعم للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم «. تم تيسير البحث من قبل جامعة دايتون وفقا لاتفاقية تم إبرامها مع الاتحاد الدولي للمحاسبين.

لمزيد من المعلومات

هاتف : 5100900 (0962-6)
فاكس: 5100901 (0962-6)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org

بريد إلكتروني
Asca.jordan@iascasociety.org
salouri@iascasociety.org
www.facebook.com/ASCAsociety

هذه النشرة تصدر عن
المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2016)©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر